

يمثل قائد شرطة إقليم كتالونيا، جوزيف لويز ترابيرو، أمام المحكمة في العاصمة الإسبانية مدريد بتهمة "التحريض على الدولة".

ويتهم جهاز الشرطة في كتالونيا بالتقصير في حماية الشرطة الإسبانية من المحتجين قبل الاستفتاء على الاستقلال يوم 1 أكتوبر/تشرين الأول.

وقد اعتبر الاستفتاء الذي جرى الأحد الماضي "غير شرعي" وفقا للقانون الإسباني.

ويخطط البرلمان الكتالوني لعقد جلسة الإثنين بالرغم من مرسوم دستوري يقضي بتعليق جلساته.

وقال مسؤول العلاقات الخارجية الكتالوني "البرلمان سيناقش، البرلمان سيجمع، كل محاولات الحكومة الإسبانية للوقوف في وجه خطواتنا قد فشلت وكان مردودها سلبيا".

وسينظر في دعوى "التحريض على الدولة" أمام محكمة الجنايات في مدريد.

ويواجه المتهمون تهمة "التقصير في مساعدة الشرطة المدنية الإسبانية في السيطرة على آلاف المحتجين المؤيدين لاستقلال إقليم كتالونيا الذين تجمعوا أمام الدائرة الاقتصادية الكاتالونية في يوم 20 سبتمبر/أيلول الماضي.

وبالإضافة إلى قائد الشرطة تراباديرو يمثل أمام المحكمة ضابط شرطة كتالوني آخر واثنان من النشطاء.

وتقول صحيفة إلبايس إن تهمة "التحريض على الدولة" هي تهمة غريبة في إسبانيا ما بعد فرانكو.

وكانت تهمة "التحريض" حاضرة في كل نظام عقوبات جنائية منذ عام 2281، وعقوبتها تصل إلى السجن لمدة 15 عاما.

وكانت الشرطة الكتالونية قد حصلت على الثناء بسبب سرعة تعاملها مع خلية إسلامية نفذت هجوما إرهابيا في مدينة برشلونة في شهر أغسطس/آب الماضي.

وتقول حكومة كتالونيا إنها قد تعلن الاستقلال من طرف واحد.

وسيتأسس رئيس وزراء إسبانيا مريانو راخوي اجتماعا حكوميا لمناقشة الخطوات القادمة.

ويقدر منظمو الاستفتاء نسبة المشاركة بـ 42 في المئة، مما يعني أن 2.2 مليون شخص قد شاركوا، صوت 90 في المئة منهم لصالح الاستقلال، حسب المنظمين.، لكن لم تنشر ائتلتائج النهائية، وكانت هناك ادعاءات بوقوع مخالفات.

وشهدت صناديق الاقتراع أحداث عنف، حيث حاولت الشرطة الاستيلاء على الصناديق.

وسيمثل أمام المحكمة في مدريد بالإضافة إلى مسؤولي الشرطة كل من رئيس البرلمان خوردي سانتشيز والمسؤول الثقافي خوردي كوزارت، وكلاهما من النشطاء المؤيدين للاستقلال.

وترفض الحكومة الإسبانية إجراء مفاوضات حول استقلال كتالونيا، وسيطالب الزعماء في كتالونيا بوساطة دولية.

من ناحية أخرى قرر بنك ساباديل وهو أحد كبار البنوك في برشلونة بنقل مقره الرسمي إلى مدينة أليكانتي ، بينما سيبقى العاملون في المركز في برشلونة.

بهذا يضمن البنك بقاءه تحت سيطرة البنك المركزي الإسباني في حال الانفصال.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 07/10/2017

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com